الأمم المتحدة S/2012/168

مجلس الأمن

Distr.: General
20 March 2012

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

بناء على تعليمات من حكومتي، فإنني أود أن أبيِّن موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الدوري الثامن عشر للأمين العام حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2012/124):

- تؤكد الجمهورية العربية السورية، مجددا، على احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وعلى التزام سوريا بتقديم الدعم والمساعدة الممكنة للحكومة اللبنانية لدعم سلطتها وسيادتها على أنحاء الأراضي اللبنانية كافة.

- وحول ما ورد في الفقرات ٥ و ٦ و ٥٠ و ٧٧ و ٧٩، فإنه من غير المقبول الاستمرار بزج اسم سوريا أو الأوضاع الداخلية فيها في تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر بشأن العدوان الإسرائيلي على لبنان، لأن ذلك يقع خارج ولاية ممثل الأمين العام. لقد أجمع الخبراء والمسؤولون والمراقبون على وجود حركة تهريب سلاح إلى الداخل السوري من دول حدودية بينها لبنان، وقد أعلنت الأجهزة المختصة في سوريا مرارا عن مصادرة أسلحة ومتفجرات وأدوات تفخيخ، تم تهريبها من لبنان إلى سوريا من قبل بعض القوى السياسية اللبنانية، عائدة للمجموعات الإرهابية المسلحة الممولة والمسلحة من الخارج، والتي تفتعل حوادث إطلاق نار تودي بحياة الكثيرين من المدنيين وعناصر الجيش والأمن. كما أن الحكومة السورية تؤمن بأن مشكلة ما يسمى بالنازحين السوريين هي مشكلة مفتعلة إلى حد كبير وتأمل عودتهم إلى وطنهم وعدم استغلال وجودهم لأغراض سياسية، وقد أدى التحسن الملحوظ في الوضع الأمني إلى عودة مجموعات كبيرة منهم إلى بلدهم ومزاولتهم لأعمالهم التي منعتهم منها المجموعات الإرهابية. إلا أن هناك مجموعات إرهابية تقوم بالفرار إلى الدول المجاورة، بحجة أنهم نازحون

220312 210312 12-27023 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أبرياء وأن الأمن يقوم بالاعتداء عليهم، وتتعامل معهم بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بسوء نية، وتوفر لهم خدمات تساعدهم في الاستمرار في عملياتهم الإرهابية، والتواصل مع أدواتهم في سوريا، ولطالما عبَّرت سوريا عن موقفها بضرورة العودة الآمنة للمواطنين السوريين، الذين عانوا بسبب المجموعات الإرهابية المسلحة، إلى منازلهم بعيدا عن ابتزاز المجموعات المسلحة والدول التي تقدم المال والسلاح للإرهابيين، وأجهزة التحريض الإعلامية، لكن البعض في لبنان وغيرها من منظمات أو أفراد يريدون استغلال هذا الجانب الإنساني لغايات سياسية بهدف النيل من سوريا واستقرارها. وبهذا نؤكد مجددا أن محاولة زج اسم سوريا في الوضع الداخلي اللبناني يأتي في إطار الحملة الموجهة ضد سوريا ويشكل انتهاكا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما نطالب بإدانة دخول الصحفيين الفرنسيين والأمريكيين والبريطانيين إلى سوريا متسللين عبر الحدود السورية – اللبنانية لأن في ذلك انتهاكا لسيادة لبنان ولسيادة سوريا.

- وحول ما جاء في الفقرات ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ حول الحظر المفروض على السلاح ومراقبة الحدود، فالحقيقة هي أن تهريب الأسلحة هو من لبنان إلى سوريا، حيث يعلم الجميع بوجود فئات معينة في لبنان تشارك في محاولات زعزعة الاستقرار في سوريا من خلال تزويد المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا بالأسلحة والأموال للقيام بالنيل من استقرار سوريا. وقد ضبطت السلطات اللبنانية وكذلك السلطات السورية العديد من عمليات التهريب هذه، وتم الإعلان عنها رسميا وإعلاميا من كلا الجانبين السوري واللبناني، وهناك جهود حثيثة لوقف تهريب الأسلحة إلى سوريا. وتأمل سوريا من معدِّي التقرير عكس هذه المعلومات كما وردت في تصريحات المسؤولين اللبنانيين، وعدم التغاضي عنها كما جرت العادة في التقارير السابقة.

- تكرِر سوريا عدم قبولها بإشارات هذا التقرير، في الفقرات ٥٣ و ٥٤ و ٥٥، إلى ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان، باعتبار أن هذه المسألة أمر ثنائي بين البلدين. وتؤكد سوريا مرة أخرى أن العائق الحقيقي الذي يقف أمام ترسيم الحدود السورية – اللبنانية بشكل تام، وأمام وجود إدارة فعّالة للحدود، هو استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ولمزارع شبعا. ولذلك، فإن الترسيم في هذه المنطقة في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل، وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بالجهد المطلوب لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراري مجلس الأمن

رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام لإنجاز السلام العادل والشامل في المنطقة.

- ونؤكد مجددا بأن ما ورد في الفقرة ٥٤ من ”أن الوضع الأمني المعقد على امتداد الحدود السورية اللبنانية في هذه الظروف يؤكد على أهمية تحديد وترسيم الحدود ...“ هو أمرٌ غير مقبول وهو محاولةٌ لحرف انتباه المجلس عن موضوع هذا القرار ألا وهو العدوان الإسرائيلي على لبنان.

- وحول ما ورد في الفقرتين ٥٦ و ٨٠، فإن الطرف الرئيسي الذي يقوم بانتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هو إسرائيل، ومن يدعي الحرص على استقرار لبنان ووحدة أراضيه يجب أن يكون حريصا على أمنه واستقلاله أيضا، وبالتالي يجب ممارسة ضغط فعلي على إسرائيل للانسحاب من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وعلى اتخاذ إجراءات رادعة لمنع الانتهاكات الإسرائيلية ووقفها.

- وبخصوص ما ورد في الفقرتين ٤١ و ٥٤ حول موضوع ”المجموعات المسلحة الفلسطينية“، فإن التواجد الفلسطيني في لبنان تنظمه اتفاقات لبنانية – فلسطينية ولا علاقة لسوريا بها، وأما بالنسبة لما ذكره التقرير حول مواقع فلسطينية تقع على الحدود السورية – اللبنانية، فإننا نجدد التأكيد أن جميع هذه المواقع تقع ضمن الأراضي اللبنانية، وبالتالي فإن سوريا لن تتدخل بهذا الأمر، وإن السبب الرئيسي للتواجد الفلسطيني في لبنان وغيره من دول الجوار، ومنها سوريا، هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ورفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د-٣) الذي يكفل حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي تم طردهم منها.

- يجب على معدِّي التقرير الالتزام باحترام استقلال لبنان وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية تحت أي ذريعة كانت وكذلك عدم الاستمرار في تجاهل أن العنصر الجوهري للأمن والاستقرار اللبناني هو ردع إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة وإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية.

- نؤكد مجددا أنه يجب على المجتمع الدولي، إذا أراد أن يلعب دورا إيجابيا في الساحة اللبنانية، العمل السريع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم أمن واستقرار لبنان وينعكس إيجابا على سوريا والمنطقة كلها.

- وأخيرا تجدد سوريا التأكيد على دعمها لاستقرار وأمن لبنان ودعم جهوده لتحرير أرضه التي تحتلها إسرائيل ولسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله.

- وأرجو إصدار هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، وذلك قبل تاريخ المناقشة التي سيُجريها مجلس الأمن للتقرير المذكور.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم